

المشكلات السكانية في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر عينة من الخبراء والمختصين "دراسة تحليلية ميدانية"

الدكتور ريمون المعلولي*

أنديرا عيسى**

(تاريخ الإيداع 20 / 10 / 2011. قبل للنشر في 26 / 2 / 2012)

□ ملخص □

هدف البحث إلى تعرّف المشكلات السكانية في سورية من وجهة نظر عينة من الخبراء والمختصين في القضايا السكانية، وتعرّف الفروق في آراء عينة البحث حول درجة وجود المشكلات السكانية في سورية تبعاً للمتغيرات الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة)، ولمعالجة مشكلة البحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهدافه صُممت استبانة احتوت على (99) عبارة وزعت إلى ثمانية مجالات تضمنت المشكلات (الديموغرافية، الصحية، الأسرية، النوع الاجتماعي، التعليمية، الاقتصادية، المتعلقة بالبيئة والموارد، المتعلقة بالتنمية)، واشتملت عينة البحث على (46) فرداً، وللتحقق من صدق الاستبانة، عُرضت على مجموعة مؤلفة من (7) محكمين مختصين في هذا المجال، وتم التأكد من ثباتها بتطبيقها على عينة شملت (20) فرداً، من خلال حساب معامل (Cronbach – Alpha) وقد بلغت قيمته (0.98)، وكذلك بلغ (0.83) عن طريق اختبار (Test – Retest). أظهرت النتائج أن (36.22%) من أفراد العينة وافقوا على وجود المشكلات المذكورة في الاستبانة في سورية، و(30.08%) وافقوا على وجودها قليلاً، في حين أن (24.52%) وافقوا على عدم وجودها، كما أن أكثر المشكلات السكانية التي تعاني منها سورية وجوداً هي المشكلات الديموغرافية، وتوصل البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير (الخبرة)، وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيري (الجنس والمؤهل العلمي).

الكلمات المفتاحية: السكان، المشكلات السكانية.

* أستاذ مساعد - قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة دمشق - سورية.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير) - قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة دمشق - سورية.

Population Problems in Syria from an Expert and Specialist's Point of View A Field–Analysis Study

Dr. Raymon Al -Maaloli*
Andera Issa**

(Received 20 / 10 / 2011. Accepted 26 / 2 / 2012)

□ ABSTRACT □

The research aims to identify the problems of population in Syria, from the viewpoint of a sample of experts and specialists in this field. It aims to identify differences in views of the sample in the presence of population problems according to the following variables (sex, educational qualification, experience). To address the research problem, we use the analytical descriptive method. To achieve its objectives a questionnaire was designed, which contains (99) phrases which were distributed to eight main categories including the following problems: (demographic, health-care, family, gender, education, economic, environment and resources, development). To investigate the veracity of the questionnaire, it's offered on a group of (7) specialists arbitrators in this field. Its stability was assured through applying it to the sample of (20) members, by calculating the coefficient (Cronbach - Alpha), the total value was of (0.98), as well as total of (0.83) by applying the Test- Retest . The results show that (36.22%) of respondents agreed on the presence of the problems mentioned, and (30.08%) agreed to its presence a bit, while (24.52%) agreed not to its presence. The most population problems experienced is the demographic problems. The research finds that there are statistically significant differences depending on the variable of (experience), and there was no difference depending on the variables of (sex, educational qualification).

Keywords: Population, Population Problems.

* Associate Professor, Basis of Education Department, Faculty of Education, Damascus University, Damascus, Syria .

** Postgraduate student, Basis of Education Department, Faculty of Education, Damascus University, Syria.

مقدمة:

كان موضوع السكان وتكاثرهم وحركتهم ونمط انتشارهم على الأرض وعلاقتهم بها وما يترتب على تلك العلاقة من قضايا ومشكلات غذائية واجتماعية واقتصادية يشكل محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ القدم، ولكن المحاولات الموضوعية لتحديد العلاقات والاتجاهات والأسس العلمية التي تركز عليها الدراسة السكانية بمحتواها الحالي لم تظهر وتنبؤ إلا في الأزمنة الحديثة (اليونسكو، 1992، 15)، ومنذ خمسينيات القرن العشرين، إن تزايد سكان العالم كان أول الهموم التي ظهرت على المسرح إذ أخذ الناس يقلقون من النمو السكاني المتسارع في تعداد سكان الكرة الأرضية هذه الظاهرة الرئيسية في العمليات الديموغرافية والتي وصفتها بعض المصادر الأجنبية (بأزمة الحضارة أو الانفجار السكاني) (المعلولي، 2009 . 2010، 291).

وشكّلت الزيادة السكانية في العالم في ظل محدودية الموارد الطبيعية، خطراً يهدد العالم، الأمر الذي استدعى اهتمام الكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، والعلماء، والباحثين، بالمسألة السكانية، لدرء المشكلات السكانية التي تنجم عن ذلك.

وقد شهدت سورية أعلى معدل نمو سكاني خلال العقد الخامس من القرن الماضي بوسطي معدل نمو سنوي (4.3%)، وتراجع خلال السنوات اللاحقة بشكل متسارع حتى بلغ نحو (2.7%) خلال السنوات 2005-2009، إلا أن هذا التراجع الكبير نسبياً في معدلات النمو السكاني، لم يلغ الزخم السكاني الذي مازال مستمراً في سورية، كما لم يخفص معدلات النمو السكاني بالدرجة المطلوبة والكافية (الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2011، 15)، وهذه المعدلات العالية في النمو السكاني تترافق مع تدني الخصائص السكانية وسوء وعشوائية الحركة الاجتماعية وتفشي مشكلات التمّدن والريف مما يعكس الخلل بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وما يرافقه من انخفاض مستوى المعيشة والرعاية الصحية والتعليم وزيادة نسبة البطالة والانحراف الاجتماعي، وتدهور المواصلات وقلة المساكن وضعف الخدمات العامة (مركز المعلومات القومي، 2003، 19).

ومن خلال المعطيات السابقة تتضح أهمية الكشف عن أبرز المشكلات السكانية التي يعيشها المجتمع السوري من وجهة نظر الخبراء والمختصين بالقضايا السكانية، وتقديم مقترحات قد تسهم في الحدّ منها.

مشكلة البحث:

احتلت التربية السكانية موقعا هاما في العقود الأربعة الأخيرة في السياسات السكانية وذلك "انطلاقاً من أن مواجهة المسألة السكانية تستلزم معرفة بالواقع السكاني" (وزارة التربية، 1992، 28)، فقد أقيمت في بلدان مختلفة ومنها سورية برامج عديدة، أنفق عليها مبالغ طائلة وبذلت فيها جهود كبيرة، وبنيت عليها آمال عريضة في تغيير اتجاهات أفراد المجتمع وسلوكهم السكاني، وما يزال تأثير هذه الجهود والنفقات والآمال مجهولاً إلى حدّ كبير نظراً لندرة الدراسات التي تفيد في ذلك.

ولم تبرز المسألة السكانية كقضية جوهرية تترك آثارها على وتائر التنمية إلا منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، "ولم تكن الأبحاث أو الدراسات قد عالجت إلا في بعدها الديموغرافي الثابت الذي يصور الواقع بأبعاده العامة لأهداف معرفية بحثية" (قصاب حسن، 1998، 2)، فالمجتمع السوري يعاني من تزايد سكاني كبير، حيث وصل عدد السكان المسجلين في سجلات الأحوال المدنية عام 2004 إلى (19.936.000) نسمة (المكتب المركزي للإحصاء، 2004، 59) ارتفع هذا العدد إلى (23.695.000) نسمة في عام 2010 (المكتب المركزي للإحصاء، 2010، 34)

الأمر الذي يسمح بالقول إن المجتمع السوري يعاني من وجود مشكلة سكانية تتجلى من خلال مظاهر عديدة (المعدلات العالية لنمو السكان، معدلات الخصوبة المرتفعة، مشاكل التضخم السكاني والهجرة الداخلية والخارجية، البطالة، وغيرها من المشكلات) (وزارة التربية، 1994، 53).

إن الاعتراف بوجود مشكلة سكانية في سورية تتجلى مظاهرها في مختلف الميادين (الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية) وبآثارها المعيقة لتحقيق خطط التنمية المجتمعية مما حدا بالحكومة إلى اتباع سياسات سكانية بصورة قوانين وقرارات وإجراءات ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية تهدف إلى الحد من المشكلات السكانية القائمة، والحيولة دون تضخمها في المستقبل وذلك من خلال تفعيل دور التربية السكانية والتخفيف من آثارها السلبية على التنمية المجتمعية وانطلاقاً من عدم وجود تصنيف لأهم المشكلات السكانية التي يعيشها المجتمع السوري بشكل عام، وقلة الدراسات السابقة التي تطرقت لهذه المشكلات السكانية في سورية، وإلى تصنيفها. كما لاحظ الباحث من خلال عمله وخبرته في مجال السكان وجود مشكلات سكانية عديدة في سورية، لم يتم التطرق إلى تصنيفها، وإلى كيفية الحد منها. وهكذا تتحدد مشكلة البحث بضرورة إيجاد تصنيف لأهم المشكلات السكانية في سورية وفق آراء الخبراء والمختصين، وذلك بالإجابة على السؤال الآتي: **ما واقع المشكلات السكانية في سورية من وجهة نظر عينة البحث من الخبراء والمختصين في القضايا السكانية؟ وما المقترحات التي قد تسهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات.**

أسئلة البحث:

1. ما واقع المشكلات السكانية في سورية من وجهة نظر عينة البحث من الخبراء والمختصين؟
2. هل هناك اختلاف بين آراء عينة البحث حول واقع المشكلات السكانية تبعاً للمتغيرات الآتية (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة)
3. ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة المشكلات السكانية في سورية؟

فرضيات البحث:

- . لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات عينة البحث تبعاً لمتغير الجنس.
- . لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات عينة البحث تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.
- . لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات عينة البحث تبعاً لمتغير الخبرة.

أهمية البحث وأهدافه:

تعدّ هذه الدراسة هامة في مجال تصنيف المشكلات السكانية في سورية، والتي قد تسهم في وضع السياسات السكانية، لاسيما وأن هذه السياسات في سورية هي قيد الإعلان وفي حال تم الاعتماد على نتائج هذه الدراسة قد تصبح أكثر دقة، كما تأتي أهمية الدراسة أيضاً من أهمية التربية السكانية والتي قد تحتاج في تخطيط برامجها إلى ما تقدمه هذه الدراسة من تصنيف للمشكلات السكانية، كخطوة ضرورية لهذه البرامج من أجل معالجة المشكلات السكانية الأكثر حدة في سورية، كما يمكن أن تساعد الدراسة الحالية في التوصل إلى بعض المقترحات التي من شأنها أن تسهم في معالجة هذه المشكلات.

ويهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- . تحديد المشكلات السكانية في الواقع السوري من خلال بناء قائمة بتصنيف هذه المشكلات، من وجهة نظر عينة من الخبراء في القضايا السكانية.

. التعرف على الفروق في آراء عينة البحث حول واقع المشكلات السكانية في القطر العربي السوري تبعاً للمتغيرات الآتية: (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة).

. التوصل إلى مقترحات يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة المشكلات السكانية في سورية.

اعتمد البحث، المنهج الوصفي/ التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة، ولأنه يقدم إمكانية عرض وتفسير وتحليل المعلومات والبيانات المتوفرة عن المشكلة المدروسة، حيث يعرف المنهج الوصفي بأنه: أسلوب من أساليب التحليل المركّز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة (ويديري، 2000، 183)، إذ تم تحديد المشكلات السكانية وجمع البيانات عنها، ثم وصفها، ورصدها وتبويبها، تمهيداً للوصول إلى النتائج من خلال استبانة ورّعت على عينة البحث من الخبراء بالقضايا السكانية في سورية، لرصد آرائهم حول واقع المشكلات السكانية، ووضع مقترحات يمكن أن تسهم في الحد من المشكلات السكانية في سورية.

. مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

. **المشكلة السكانية:** وردت تعريفات عدة للمشكلة السكانية من بينها التعريف الآتي: هي المشكلة التي تنشأ نتيجة بروز التناقض بين السكان وبين النظام الاجتماعي السائد، بحيث يعجز هذا النظام عن توفير متطلبات الحياة لهؤلاء السكان من [غذاء، مسكن، عمل، دخل، ...] (رمزي، 1984، 13)، وقد عرّفت إجرائياً بأنها "كل عبارة وردت ضمن كل مجال من مجالات المشكلات السكانية في سورية، والتي صنفتها الباحثة في ثمانية مجالات كالآتي (المشكلات الديموغرافية، المشكلات الصحية، المشكلات الأسرية، النوع الاجتماعي (الجنس)، مشكلات التعليم، المشكلات الاقتصادية، المشكلات المتعلقة بالبيئة والموارد، مشكلات التنمية).

. منهجية البحث:

. **عينة البحث:** تكونت عينة البحث من (46) خبيراً، ضمت الخبراء والمهتمين بالقضايا السكانية من أعضاء الهيئة التدريسية في (المعهد العالي للدراسات السكانية)، وجامعة دمشق / كليات (التربية، والاقتصاد، والآداب / قسم علم الاجتماع)، كذلك من الخبراء في (هيئة تخطيط الدولة، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء)، وذلك للتعرف على واقع المشكلات السكانية في سورية من وجهة نظرهم وذلك بحكم معرفتهم العلمية، وتوزعت العينة وفق الجدول الآتي:

جدول (1): توزع أفراد عينة البحث بحسب الجنس والمؤهل العلمي والتربوي والخبرة

المتغيرات	العدد	النسبة (%)
الجنس	ذكور	36
	إناث	10
المؤهل العلمي	إجازة جامعية	9
	دبلوم دراسات عليا	9
	ماجستير	5
	دكتوراه	23
الخبرة	أقل من 5 سنوات	12
		26.1

39.1	18	من 5 وأقل من 10 سنوات
34.8	16	أكثر من 10 سنوات
100	46	المجموع

المصدر: نتائج استبانة الدراسة الموجهة إلى أفراد عينة البحث

حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: اقتصر على العام الدراسي 2009 - 2010 التي هي فترة تطبيق استبانة الدراسة.
2. الحدود البشرية: اقتصر على آراء الخبراء والمهتمين بالقضايا السكانية وعلم السكان من أعضاء الهيئة التدريسية في (المعهد العالي للدراسات السكانية)، وفي جامعة دمشق / كليات (التربية، والاقتصاد، والآداب / قسم علم الاجتماع)، كذلك من الخبراء في (هيئة تخطيط الدولة، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء).

أدوات البحث:

بعد مراجعة الأدب النظري المتعلق بالبحث والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع البحث، حيث أعد الباحث أداة الدراسة وهي استبانة، تضمنت (99) عبارة تتعلق بالمشكلات السكانية، وقد وضعت ثلاثة بدائل للإجابة على عبارات الاستبانة، وهي (موجودة، موجودة قليلاً، غير موجودة). وتكونت الاستبانة من قسمين: القسم الأول ويشمل البيانات الشخصية عن أفراد العينة وهذه البيانات هي: الجنس، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي. والقسم الثاني: ويشمل استبياناً للتعرف على المشكلات السكانية برأي أفراد العينة. وقد صُنفت على الوجه الآتي:

- المجال الأول: المشكلات الديموغرافية، وتضمنت (3) عبارات.
- المجال الثاني: المشكلات الصحية، وتضمنت (24) عبارة.
- المجال الثالث: المشكلات الأسرية، وتضمنت (9) عبارات.
- المجال الرابع: النوع الاجتماعي (الجنس)، وتضمنت (15) عبارة.
- المجال الخامس: مشكلات التعليم، وتضمنت (11) عبارة.
- المجال السادس: المشكلات الاقتصادية، وتضمنت (14) عبارة.
- المجال السابع: المشكلات المتعلقة بالبيئة والموارد، وتضمنت (17) عبارة.
- المجال الثامن: مشكلات التنمية، وتضمنت (6) عبارات.

صدق الاستبانة وثباتها:

1. صدق الاستبانة: بعد الانتهاء من إعداد أداة البحث بصورتها الأولية، تم عرضها على (7) من السادة المحكمين المختصين من الخبراء في علم السكان في بعض كليات (الاقتصاد، التربية، الجغرافيا، علم الاجتماع) بجامعة دمشق، للوقوف على آرائهم، ومن ثم التأكد من مدى تعبير عبارات المشكلات السكانية عن مضمون المجالات الرئيسية التي تدرج تحتها من حيث الصياغة اللغوية، ومن حيث مدى ملاءمة وشمول الفقرات للمجالات، وبالعودة إلى اقتراحاتهم وآرائهم استبدلت صيغ بعض العبارات، وتم إضافة وحذف بعض العبارات الأخرى، وأجريت التعديلات المطلوبة.

2. ثبات الاستبانة: لتقدير درجة موثوقية نتائج الاستبانة تم التحقق من الثبات بطريقتين:

الطريقة الأولى: طريقة الثبات بالإعادة: حيث تم إعادة تطبيق الاستبانة بتجريبها على (20) فرداً من الخبراء المختصين بالمشكلات السكانية وعلم السكان في كليات (الاقتصاد، التربية، الجغرافيا، علم الاجتماع) بجامعة دمشق، ثم إعادة تطبيقها على نفس المجموعة بعد أسبوعين، وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل الارتباط (بيرسون) بين إجابات أفراد عينة الدراسة في التطبيق الأول وإجاباتهم في التطبيق الثاني، وقد بلغ معامل الثبات (0.83) لبنود الاستبانة ككل، وهو يدل على ثبات عالٍ عند مستوى الدلالة (0.01).

الطريقة الثانية: استخدام معامل ألفا كرونباخ: لحساب معامل الاتساق الداخلي لمجالات الاستبانة الثمانية باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، وذلك عن طريق تطبيقها على (20) فرداً، وكان معامل ثبات الاتساق الداخلي (0.98) لبنود الاستبانة ككل، وهذا يشير إلى أن أداة الدراسة تتسم بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، بحيث يمكن الاعتماد عليها لقياس ما صممت لأجله.

وقد استخدم البحث البرنامج الإحصائي "SPSS" لمعالجة البيانات، كما استخدمت القوانين الإحصائية الآتية: معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لحساب معامل ثبات الاستبانة والاتساق الداخلي لبنودها، ومعامل ترابط "بيرسون"، وأساليب إحصائية وصفية تتمثل بنقيرغ إجابات عينة البحث في جداول توضح تكرار الإجابات، وحساب تكرار الإجابات لمجالات الاستبانة. واستخدمت النسب المئوية لتحديد نسبة وجود المشكلات السكانية في سورية، ونسب الإجابات على بنود الاستبانة. وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: وقد استخدمنا في تحديد متوسط إجابات أفراد عينة البحث على بنود الاستبانة، حيث حددت النقاط الفاصلة على التدرج المستخدم، وذلك باستخراج طول الفترة الجزئية بإيجاد الفرق بين (المدى الأعلى - المدى الأدنى مقسوماً على ثلاثة مستويات) $(3 - 1) \div 3$ وذلك بغرض المقارنة بين المتوسطات وترتيب عبارات المشكلات السكانية حسب درجة وجودها، وبالتالي تم وصف مستوى وجود عبارات المشكلات السكانية على الشكل الآتي: من (1.67 . 1) موجودة قليلاً، من (2.34 . 1.68) موجودة بدرجة متوسطة، من (3 . 2.35) موجودة بدرجة كبيرة.

الأسس النظرية والدراسات السابقة للبحث:

تكوين الأسس النظرية للبحث:

تعدّ المشكلة السكانية والنمو السريع في عدد سكان العالم أحد الأخطار التي تواجه الإنسان في مسيرته على كوكب الأرض، وهي من المشاكل الصعبة والتحديات التي تواجه الدول النامية، كنقص الموارد، وعدم توافر التقنيات الحديثة، وتقشي الجهل بين العديد من أبنائها، إضافة إلى زيادة عدد المواليد بها بنسب عالية جداً (شحاتة، 2001، 144)، ومن الملاحظ أن سكان العالم قد ازداد (ثلاثة مليارات) في عام 1960، وإلى (أربعة مليارات) في عام 1974، ثم بلغ في عام 1999 (سنة مليارات) (حجازي ومخول، 2001، 3)، ليبلغ في عام 2006 (6.450 بليون) نسمة، نصيب المناطق الأكثر نمواً (1.214 بليون) نسمة، والمناطق الأقل نمواً (5.325 بليون) نسمة فيما بلغ عدد سكان أقل البلدان نمواً منها (4.777 مليون) نسمة (المعلولي، 2009 . 2010، 291).

وسجلت الدول العربية في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين أكبر تزايد سكاني في تاريخها، وترتّب على هذه الزيادة تفاوت في الكثافة السكانية بين الأقطار العربية، وظهور مشكلات سكانية لا تعدّ متساوية من حيث أهميتها في الدول العربية (سلوم، 2004 - 2005، 461)، ويحتلّ الوطن العربي المرتبة الرابعة من حيث التجمعات السكانية

في العالم بعد الصين والهند والولايات المتحدة ويتوزع الوطن العربي على قارتين يعيش (70%) من سكانه في إفريقيا و(30%) في آسيا (حزب البعث العربي الاشتراكي، 1996، 38)، وقد بلغ عدد سكان الوطن العربي عام 2000 (280) مليون نسمة، ليلعب في عام 2009 (340 مليون) نسمة (كمال، 2011، 14)، وما ينجم عن هذا التزايد السكاني المرتفع من مشكلات سكانية، وهناك تفاوتات كبيرة في الإنجاز للحد من المشكلات السكانية (تقرير المؤتمر البرلماني العربي الثاني، 1989، 90)، فالوطن العربي يعاني من مشكلات سكانية هي: (مراد، 1997، 155-156)

1- الزيادة السكانية مع موارد طبيعية محدودة.

2- الآثار الصحية السيئة المترتبة من الخصوبة غير المنظمة.

3- التوزيع السكاني غير المتوازن وسوء توزيع القوى العاملة.

4- اتساع قاعدة الهرم السكاني.

5- اتساع عبء الإعالة.

6- تواضع فرص التعليم والخدمات الصحية.

7- تزايد الهجرة وتزايد عدد المدن.

ويرى (الأحمد وآخرون، 2003 . 2004، 194) أن أبرز المشكلات السكانية: (نقص الغذاء، نقص المياه، النمو السكاني، الأمية وعجز التعليم، البطالة)، كما أن أبرز المشكلات الناجمة عن النمو السكاني كما أوردتها اليونيسكو هي: (مشكلة الغذاء والجوع، مشكلة الأمية والعجز عن تلبية احتياجات التعليم وتطويره، النمو السكاني السريع وتلوث البيئة، مشكلة التضخم المالي، مشكلة البطالة، النمو السكاني ومشكلة التحضر والإسكان، النمو السكاني والصحة، النمو السكاني وتلبية احتياجات السكان من الماء والطاقة والمعادن، المتغيرات الديموغرافية وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في إطار عملية التخطيط الإنمائي وصياغة السياسة السكانية) (اليونسكو، 1992، 63 . 78). وأمام هذه المشكلات السكانية الكثيرة بدأت الدول العربية منذ سبعينات القرن الماضي ومنها سورية باتباع سياسات تنموية لتحل الإشكاليات السكانية وبعد ذلك بدأ السعي الجاد للتدخل في النمو السكاني للتقليل من آثاره السلبية ولعل مؤتمر عمان عام 1984 كان جاداً في طرح المعضلة السكانية، وأكد أيضاً مؤتمر عمان 1988م للأمم المتحدة والطفولة وغدا موضوع معالجة المشكلات المؤشر الأساسي لأي انطلاق تنموي منشود حيث أضحت معظم الدول العربية متبنية لسياسات سكانية واضحة لمجابهة تحديات المستقبل (مركز المعلومات القومي، 2003، 19).

وفي سورية دخل المجتمع السوري مع مطلع القرن العشرين في مرحلة التحول الديموغرافي من النمو البطيء المرتبط بالتوازن السكاني في النظم الديموغرافية إلى النمو السكاني السريع الذي يتسم باستمرار ارتفاع معدل المواليد وتراجع معدلات الوفيات، لتبرز تلك المشكلات في عقد الثمانينات طرداً مع انحسار النمو الاقتصادي ومرور المجتمع السوري بأزمة اقتصادية - اجتماعية بنيوية شاملة، رفعت من أعباء الإعالة بشكل غير مسبوق، وفرضت التكيف معها من خلال اللجوء إلى تخفيض وتيرة الخصوبة باستخدام وسائل تنظيم الأسرة (التقرير الوطني الأول، 2008، 77). وفي هذه المرحلة بدأ التحسُّس لبعض المشكلات السكانية الناجمة عن معدل النمو السكاني السريع في سورية، والهجرة من الريف إلى المدينة والتوزيع غير العادل للسكان، وشكَّلت مرحلة الثمانينات بداية مرحلة تنفيذ مشروعات سكانية بالتعاون مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة (سلوم، 2004 - 2005، 438)، وقد بلغ معدل النمو السكاني (2.4%) في عام 2011، وبعدَّ من أعلى المعدلات على مستوى العالم، ووفق هذا المعدل فإن سورية تزداد بما يقارب (500) ألف نسمة سنوياً (وزارة التعليم العالي، 2011، 5).

إن معالجة المسألة السكانية بمنظورها الشمولي هي معالجة متكاملة لا تقتصر على النظر في قضايا الحجم والزيادات والتوزيع المكاني فحسب، بل تتجاوزها لتشمل كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، و... الخ) التي تؤثر في نوعية الإنسان ومدى إشباع حاجاته المادية والمعنوية (المؤتمر البرلماني، 1989، 90)، وقد تناولت الإجراءات المتخذة لمواجهة المسألة السكانية في سورية وتعمقت أيضاً من خلال المشاركة في المؤتمرات السكانية العالمية والعربية والمحلية مما انعكس في الخطط الخمسية للحكومة والمؤتمرات والتقارير الوطنية التي اعتمدت في تشخيصها الواقع السكاني المحلي على إحصائيات ومؤشرات دالة على وجود مشكلات سكانية معيقة لعجلة النمو في سورية، ومن هذه المؤتمرات والتقارير: (المؤتمر الوطني الأول للسكان عام 2001، التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية في الجمهورية العربية السورية عام 2003، التقرير الوطني الثاني لأهداف الألفية في الجمهورية العربية السورية عام 2005، التقرير الوطني الأول لحالة السكان في سورية عام 2008، التقرير الوطني الثاني لحالة السكان في سورية عام 2010، مؤتمر التغيرات السكانية في سورية وأبعادها التنموية عام 2011).

الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة المشكلات السكانية من وجهات نظر مختلفة في العديد من دول العالم، وقامت الباحثة بمراجعة الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفيما يلي عرض عدد من هذه الدراسات مع التركيز على أهم النتائج التي توصلت إليها.

. دراسة (اتحاد شببية الثورة، 2000) بعنوان: مشكلات الشباب التربوية والاجتماعية والصحة الإنجابية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تفصي المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية على مدى سلامة خطط وبرامج التوعية التي تنفذها منظمة اتحاد شببية الثورة لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع ألا وهي جيل الشباب، وقد خلصت الدراسة إلى أن الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها الشباب تتجسد فيما يأتي (الشعور بأن أسرهم تمارس التمييز بين الذكور والإناث في الأسرة الواحدة، كما يمارس عليهم فرض الرأي في أسرهم وغياب الحوار الأسري، أسرهم غير مبالين بهم في مسألة تحصيلهم الدراسي، علاقتهم مع مدرسهم تحتاج لإعادة نظر وهي غير جيدة، علاقتهم مع زملائهم في المدرسة تحتاج لإعادة نظر وهي غير جيدة، علاقتهم مع أبناء حيهم وأصدقائهم تحتاج لإعادة نظر، وجود صعوبات بتحقيق متطلباتهم المادية، الشعور بالقلق تجاه مستقبلهم).

. دراسة (الطرزي، 2001) بعنوان: الخصائص الديموغرافية- الجغرافية والمشكلات السكانية في سلطنة عمان.

هدف البحث إلى معرفة المشكلات الديموغرافية التي يعاني منها العمانيون، وقد تم جمع البيانات الديموغرافية المطلوبة من وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الصحة وغيرها، كما تم تطبيق المنهج الكمي التحليلي على البيانات، فتمكّن الباحث من التعرف على الخصائص الديموغرافية لسكان عمان (الحجم، الخصوبة، النمو الطبيعي، العمر المتوقع، والتركيب العمري والنوعي)، ومن خلال تحليل هذه الخصائص خلص البحث إلى تحديد المشكلات الديموغرافية التي يعيشها العمانيون، وهي: (مشكلة الخصوبة غير المنظمة وآثارها الصحية على الأمهات، مشكلة معدلات الإعالة العالية على النشيطين اقتصادياً، مشكلة انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي خاصة بين النساء، مشكلة التوزيع غير المنتظم للسكان على الأرض، مشكلة الكلفة العالية ثمناً للأغذية المستوردة سنوياً وتزايدها عاماً بعد عام، والمشكلات الناتجة عن الوافدين على العمانيين).

دراسة هابيرلاند ودايانا (Haberland & Diana, 2002) دراسة حالات عن تغيير الممارسة في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. بينت الدراسة الجهود المبذولة من قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة نحو ترجمة التزامات مؤتمر القاهرة إلى ممارسة عملية، وفحصت الدراسة حالات الممارسات السابقة والراهنة في مواقع مختلفة، وألقت الضوء على التغيرات حتى لو كانت في بداياتها، وتمثل تلك الدراسات التي تم استخلاصها من 22 مشروعاً في 18 دولة نامية قصصاً لصانعي سياسات، ومديري برامج، وعاملين صحيين، وعاملين في مجال التحفيز والدعوة للصحة، ومنتفعين من الخدمات المقدمة، ووثقت دراسة الحالات بوادر بعض التغيرات في السياسة والممارسة حيث تم إلغاء أو تعديل بعض السياسات السكانية التي كانت تعرقل حقوق المرأة وحرية اختيارها، وتم تناول نطاق أوسع من احتياجات الصحة الإنجابية، كما أكدت الدراسة على أنه من الممكن النجاح في مواجهة المعوقات في مشكلات الصحة الإنجابية التي تواجهها المرأة، والتغلب عليها، كما دعت هذه الدراسة إلى التوجه الصحي وتنظيم الأسرة نحو مراكز للمنتفعين من الخدمة، وضرورة إعادة توجيه البرامج لتفي باحتياجات المنتفعين والعاملين الصحيين.

دراسة كوكوديو (Cocodia, et al, 2003) بعنوان: أثر تزايد معدل نمو السكان على الذكاء الطلابي في مرحلة التعليم الأساسي. تناقش هذه الدراسة تراجع الذكاء الطلابي في استراليا في حين أنه في ارتفاع في كل من سنغافورة وكوريا. تطرح الدراسة المشكلة التي يواجهها الاستراليون بسبب وجود مرحلتين دراسيتين فقط هما الابتدائية والثانوية حيث تغيب المرحلة المتوسطة (الأساسية) التي تربط بينهما، فرغم التزايد السكاني الضخم في كل من سنغافورة وكوريا إلا أن نظام التعليم المتبع في كلاهما يدعم الطلاب ويرفع من نسبة ذكائهم. كما تطرح مشكلة التزايد السكاني غير المنظم للأجانب في استراليا مما يؤثر على استيعاب الصفوف لأعداد زائدة من الطلاب وبالتالي ضعف القدرة على مشاركة الجميع في عملية التعلم. ويفسح المجال للمتميزين فقط، أما في الدولتين الآسيويتين فقد تم استيعاب أعداد كبيرة للطلاب وذلك من خلال اعتماد منهجية جديدة في رفع نسبة ذكاء وقوة ذاكرة الطلاب وتوزيع الاهتمام على الجميع.

دراسة (الشامسي، 2004) بعنوان: السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لدول مجلس الخليج.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسات السكانية في الوطن العربي وأثرها على عملية التحول الديموغرافي. انطلقت الدراسة من فكرة أساسية مؤداها أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين السكان والتنمية، وتعتمد المعالجة العملية للموضوع على منهج كلي يسمح باكتشاف وتوصيف وتحليل عدد من المحاور عن السياسات السكانية العربية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، وعملية التحول الديموغرافي في الوطن العربي، والتحديات السكانية، واستراتيجية التعامل مع قضايا السكان والتنمية، وتوصلت الدراسة إلى وجود معالجات لجوانب سكانية وتنموية منها التعليم والصحة وفرص العمل وأوضاع المرأة والشباب، ومدى نجاح السياسات التي طبقت حتى الآن في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما قدمت الدراسة تحليلاً أكثر عمقاً لحالات دول مجلس التعاون الخليجي، وانتهت إلى مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع التحديات التي تواجه السياسات السكانية في ارتباطها بالمسيرة التنموية للوطن العربي.

دراسة بالك وآخرون (Balk, et al, 2009) بعنوان: التوزع الجغرافي لسكان الحضر ومخاطره.

تعالين هذه الدراسة المخاطر المناخية التي تواجه السكان في المدن والبلدات المتقدمة في العقد القادم، والتي تعود لتوزع هذه المدن في أماكن يستغل من خلالها السكان الموارد البيئية. اتجهت هذه الدراسة إلى الهند التي تقدم مثلاً على كيفية التنمية الاقتصادية التي أخذت بالنمو من دون تقديم أي اعتبار للمخاطر البيئية التي أخذت تهدد الاستثمارات وإقامة المعامل الصناعية، وكشفت الدراسة عن المخاطر التي سيواجهها سكان الهند، حيث يعاني (10م) شخص يسكنون على الشريط الساحلي من الأعاصير المتزايدة، وأن (260م) آخرون يعيشون في ثمانية وديان نهريّة رئيسية سيواجهون الفيضانات، و(400 م) آخرون يعيشون في مناطق عرضة للزلازل، وتعود هذه المشاكل إلى قلة الوعي وقلة الانتباه إلى التضاريس، إذ لا يهتم السكان سوى بإيجاد المسكن، وانتهت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ خطوات مستقبلية أكثر حذراً من قبل الحكومة لتحديد الأماكن التي تشكل تهديداً للسكان، كذلك الحدّ من التزايد السكاني في أماكن ومدن محددة والسعي لنشر هذا التوزع في كافة أرجاء الدولة من خلال تأمين وتوفير الخدمات الاجتماعية وفرص العمل في كل مكان، كما أكدت الدراسة على أهمية نشر الوعي البيئي من خلال بث البرامج الإعلامية التي تعكس مخاطر الاحتباس الحراري والغازات المنبعثة وتؤكد على ترشيد استهلاك المياه ووسائل الطاقة التي يحتاجها السكان.

موقع الدراسة الحالية في الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة وتحليل المشكلات والموضوعات التي تناولتها، والأساليب والأدوات التي استخدمتها، والنتائج التي توصلت إليها، تبين أنها متنوعة الموضوعات، أفاد البحث منها في وضع قائمة المشكلات السكانية في سورية، وفي مقارنتها مع النتائج التي توصل إليها، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد أدوات بحثه، وفي المنهجية العلمية التي استخدمتها الدراسات السابقة في صوغ مشكلة البحث وفرضياته ومعالجة النتائج، وتفرّد البحث الحالي عن الدراسات السابقة بأنه حدد المشكلات السكانية ورصد واقع هذه المشكلات في سورية من وجهة نظر عيّنة من الخبراء، هذه المشكلات التي لم تتطرق لها مجتمعة أية دراسة سابقة، إذ لم تقتصر أهداف البحث الحالي على التعرف على مشكلة من المشكلات السكانية في سورية، أو بعض جوانب هذه المشكلات، والتي ركزت عليها أغلب الدراسات السابقة، وإنما شملت جميع المشكلات السكانية الموجودة في سورية، وبعدّ هذا البحث خطوة يمكن الاستناد إليها في الدراسات السكانية القادمة التي تحتاج إلى تصنيف للمشكلات السكانية.

النتائج والمناقشة:

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة عن واقع المشكلات السكانية في سورية، وفيما يأتي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الإجابة عن أسئلة البحث وكانت النتائج على النحو الآتي:

السؤال الأول: ما واقع المشكلات السكانية في سورية من وجهة نظر عيّنة من الخبراء في القضايا

السكانية؟

للإجابة عن السؤال الأول ولإظهار الدرجة الكلية للمشكلات السكانية وفقاً لإجابات أفراد عيّنة الدراسة من الخبراء والمختصين بالقضايا السكانية وعلم السكان، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وبظهر الجدول (2) نتائج الاختبار العام لكل مشكلة من المشكلات السكانية، والمشكلات السكانية لمجالات الاستبانة ككل.

جدول (2): تقديرات عينة البحث في المشكلات السكانية ككل ممثلة بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

الرقم	العبارات	النسبة المئوية لدرجة وجود المشكلة						عدد بنود كل مجال	المتوسط الحسابي	ترتيب المشكلة
		موجودة		موجودة قليلاً		غير موجودة				
		ت	%	ت	%	ت	%			
1.	المشكلات الديموغرافية	86	62.33	40	29	12	8.67	3	2.54	1
2.	المشكلات الصحية	457	41.39	318	28.8	329	29.8	24	2.12	5
3.	المشكلات الأسرية	158	38.17	146	35.27	110	26.54	9	2.11	6
4.	مشكلات النوع الاجتماعي (الجنس)	259	37.53	238	34.49	193	27.96	15	2.1	7
5.	مشكلات التعليم	225	44.45	161	31.8	120	23.7	11	2.21	3
6.	المشكلات الاقتصادية	363	56.37	170	26.41	111	17.21	14	2.39	2
7.	المشكلات المتعلقة بالبيئة والموارد	364	46.55	180	23.01	238	30.42	17	2.16	4
8.	المشكلات المتعلقة بالتنمية	100	36.22	88	31.88	88	31.88	6	2.04	8
	مجموع تكرارات ومتوسط النسب للمشكلات السكانية ككل	2012	36.22	1341	30.08	1201	24.52	99	2.21	

من الجدول (2) يتبين أن متوسط الدرجة الكلية للمشكلات السكانية بلغ (2.21) وتقع ضمن الدرجة الوسطى، وتقع المشكلات الديموغرافية والمشكلات الاقتصادية ضمن درجة وجود عالية، فقد حصلت المشكلات الديموغرافية على أعلى ترتيب بمتوسط حسابي قدره (2.54)، وجاءت المشكلات الاقتصادية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (2.39)، في حين أن مشكلات التعليم أتت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.21)، أما المشكلات المتعلقة بالبيئة والموارد فقد حصلت على الترتيب الرابع، والمشكلات الصحية حصلت على الترتيب الخامس، وقد أتت المشكلات الأسرية في الترتيب السادس، وجاءت مشكلات النوع الاجتماعي (الجنس) والمشكلات المتعلقة بالتنمية في الترتيبين الأخيرين، وقد حصلت جميع المشكلات السكانية على متوسط حسابي يزيد على (1.68)، مما يعني أن هذه المشكلات موجودة بدرجة متوسطة، وهذا يدل على أهمية جميع المشكلات السكانية الواردة في الدراسة.

وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة حسب تقديرات عينتها لدرجة وجود كل مشكلة من المشكلات السكانية في سورية:

• المجال الأول: المشكلات الديموغرافية:

بلغ المتوسط الحسابي للمشكلات الديموغرافية الثلاث الواردة في المجال الأول (2.54)، أي أنها موجودة بدرجة عالية، وهو أعلى متوسط مقارنة ببقية مجالات المشكلات السكانية الموجودة في سورية، ويظهر ذلك في الجدول (3) الآتي:

جدول (3): تقديرات عينة البحث في المشكلات الديموغرافية ممثلة بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

الرقم	العبارات	النسبة المئوية لدرجة وجود المشكلة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المشكلة
		موجودة		موجودة قليلاً		غير موجودة				
		ت	%	ت	%	ت	%			
1.	المعدل المرتفع للنمو السكاني.	26	56.5	12	26.1	8	17.4	2.39	0.77	3
2.	المعدل المرتفع للمواليد (الخصوبة المرتفعة)	32	69.6	12	26.1	2	4.3	2.65	0.57	1
3.	سوء التوزيع الجغرافي للسكان	28	60.9	16	34.8	2	4.3	2.57	0.58	2
	مجموع تكرارات ومتوسط النسب للمشكلات الديموغرافية	86	62.33	40	29	12	8.67	2.54		

ومن قراءة الجدول (3) يتبين أن تكرارات وجود هذه المشكلات بلغت (86)، بنسبة (62.33%)، في حين أن وجود هذه المشكلات بشكل قليل جاء بتكرار مقداره (40)، وبنسبة (29%)، أما عدم وجود هذه المشكلات جاء بتكرار مقداره (12) وبنسبة (8.67%)، كما أن العبارات الثلاث الواردة ضمن هذا المجال جاء وجودها بدرجة عالية أيضاً، وبرزت عبارة المعدل المرتفع للمواليد (الخصوبة المرتفعة) في المرتبة الأولى كمشكلة ديموغرافية، بمتوسط حسابي مقداره (2.65) وانحراف معياري (0.57)، وقد حصلت على أعلى تكرار مقداره (32) وبنسبة (69.6%) بحسب إجابات عينة البحث. وهذا يعني أن العدد الأكبر من أفراد عينة البحث يوافقون على وجود هذه المشكلة، وهذا يعكس مدى اهتمامهم بهذه المشكلة، واتفقت هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (الطرزي، 2001) التي أكدت على وجود مشكلات ديموغرافية يعاني منها المجتمع العماني.

• المجال الثاني: المشكلات الصحية:

بالنظر إلى الجدول (4) نجد أن المتوسط الحسابي للعوامل الواردة في المجال المتضمن المشكلات الصحية بلغ (2.12)، أي أنها موجودة بدرجة متوسطة.

جدول (4): تقديرات عينة البحث في المشكلات الصحية ممثلة بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

الرقم	العبارات	النسبة المئوية لدرجة وجود المشكلة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المشكلة
		موجودة		قليلاً		غير موجودة				
		%	ت	%	ت	%	ت			
4.	ضعف خدمات رعاية المسنين.	34.8	20	43.5	20	21.7	10	2.13	0.75	6
5.	ضعف خدمات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	34.8	20	43.5	20	21.7	10	2.13	0.75	6
6.	قصور أساليب وضعف مستوى التنظيف الصحي العام	39.1	18	34.8	16	26.1	12	2.13	0.81	6
7.	انخفاض مستوى الوعي بانتقال الأمراض الوراثية عبر الأجيال	47.8	22	52.2	24	0	0	2.48	0.51	2
8.	انخفاض مستوى الوعي بانتقال الأمراض المعدية.	39.1	18	34.8	16	26.1	12	2.13	0.81	6
9.	انخفاض مستوى الوعي المرتبط بالعادات غير الصحية.	39.1	18	26.1	12	34.8	16	2.04	0.87	8
10.	انخفاض مستوى الخدمات الصحية (كما).	43.5	20	17.4	8	39.1	18	2.04	0.92	8
11.	انخفاض مستوى الخدمات الصحية (نوعاً).	26.1	12	26.1	12	47.8	22	1.78	0.84	12
12.	سوء نوعية الغذاء	47.8	22	21.7	10	30.4	14	2.17	0.88	5
13.	سوء نوعية المياه	34.8	16	30.4	14	34.8	16	2	0.84	9
14.	ازدياد الأمراض الناتجة عن التلوث (بأنواعه).	43.5	20	13.0	6	43.5	20	2	0.94	9
15.	ضعف الخدمات الصحية الوقائية	43.5	20	30.4	14	26.1	12	2.17	0.83	5
16.	ضعف الخدمات الصحية العلاجية	43.5	20	21.7	10	34.8	16	2.09	0.89	7
17.	ضعف الخدمات الصحية في مجال الكشف المبكر عن الأمراض الخطيرة	39.1	18	21.7	10	39.1	18	2	0.89	9
18.	ارتفاع نسبة الإصابات نتيجة حوادث السير	56.5	26	26.1	12	17.4	8	2.39	0.77	3
19.	عمالة الأطفال وآثارها السلبية على صحتهم	76.1	35	13	6	10.9	5	2.65	0.67	1
20.	عدم وجود ضمان صحي للسكان	47.8	22	21.7	10	30.4	14	2.17	0.88	5
21.	ضعف خدمات الرعاية الصحية للطفولة والأمومة	47.8	22	17.4	8	34.8	16	2.13	0.91	6

8	0.82	2.04	30.4	14	34.8	16	34.8	16	ضعف خدمات رعاية تنظيم الأسرة.	22
4	0.81	2.30	21.7	10	26.1	12	52.2	24	المخاطر الصحية للإنتاج المبكر دون سن 18 سنة	23
6	0.81	2.13	26.1	12	34.8	16	39.1	18	المخاطر الصحية للإنتاج المتأخر بعد سن 35 سنة.	24
10	0.86	1.87	43.5	20	26.1	12	30.4	14	وفيات الأمهات أثناء الولادة.	25
11	0.81	1.70	52.2	24	26.1	12	21.7	10	المعدل المرتفع للولادات غير الآمنة (بعيداً عن المشافي)	26
7	0.73	2.09	21.7	10	47.8	22	30.4	14	انخفاض نسبة الإرضاع الطبيعي	27
		2.12	29.8	329	28.8	318	41.39	457	مجموع تكرارات ومتوسط النسب المئوية للمشكلات الصحية	

من قراءة الجدول (4) نجد أن تكرارات وجود هذه المشكلات بلغت (457)، بنسبة (41.39%)، في حين أن وجود هذه المشكلات بشكل قليل جاء بتكرار مقداره (318) وبنسبة (28.8%)، أما عدم وجود هذه المشكلات جاء بتكرار مقداره (329) وبنسبة (29.8%)، كما أن عبارة عمالة الأطفال وآثارها السلبية على صحتهم حصلت على الترتيب الأول كمشكلة وردت ضمن هذا المجال بمتوسط حسابي مقداره (2.65) وانحراف معياري (0.67)، أي أنها موجودة بدرجة عالية، وقد حصلت على أعلى تكرار مقداره (35)، وبنسبة (76.1%)، كما حصلت عبارة انخفاض مستوى الوعي بانتقال الأمراض الوراثية عبر الأجيال على الترتيب الثاني كمشكلة واردة ضمن هذا المجال، بمتوسط حسابي مقداره (2.48) وبدرجة وجود عالية، في حين أتت عبارة ارتفاع نسبة الإصابات نتيجة حوادث السير في المرتبة الثالثة وبتوسط حسابي مقداره (2.39) وبدرجة وجود عالية، أما العبارات المتبقية الواردة ضمن هذا المجال فقد تبين أنها موجودة بدرجة متوسطة وفق آراء عينة البحث. وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة (Haberland & Diana, 2002) التي دعت إلى التوجه الصحي وتنظيم الأسرة نحو مراكز للمنتفعين من الخدمة.

• المجال الثالث: المشكلات الأسرية:

بالنظر إلى الجدول (4) نجد أن المتوسط الحسابي للعوامل التسعة الواردة في المجال الثالث المتعلقة بالمشكلات الأسرية بدرجة بلغت (2.11)، وهذا يعني أن درجة وجودها ضمن الدرجة الوسطى.

جدول (5): تقديرات عينة البحث في مجال المشكلات الأسرية ممثلة بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

الرقم	العبارات	النسبة المئوية لدرجة وجود المشكلة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المشكلة
		موجودة		موجودة قليلاً		غير موجودة				
		ت	%	ت	%	ت	%			
28	حجم الأسرة المرتفع	18	39.1	14	30.4	14	30.4	2.09	0.84	4
29	زواج الأقارب	18	39.1	12	26.1	16	34.8	2.04	0.87	5
30	الزواج المبكر ومخاطره الاجتماعية	16	34.8	16	34.8	14	30.4	2.04	0.82	5
31	ارتفاع معدل العزوبة (العنس)	20	43.5	12	26.1	14	30.4	2.13	0.86	3
32	تزايد معدل الطلاق	16	34.8	12	26.1	18	39.1	1.96	0.87	6
33	نقص الوعي بضرورة تنظيم الأسرة	26	56.5	14	30.4	6	13	2.43	0.72	1
34	انخفاض مستوى الالتزام الوطني للشباب.	16	34.8	16	34.8	14	30.4	2.04	0.82	5
35	انخفاض مستوى وعي الشباب لمسؤولياتهم الاجتماعية المستقبلية.	12	26.1	28	60.9	6	13	2.13	0.62	3
36	انخفاض مستوى السلوك الاجتماعي وفق منظومة القيم الأخلاقية.	16	34.8	22	47.8	8	17.4	2.17	0.71	2
		158	38.17	146	35.27	110	26.54	2.11		

من قراءة الجدول (5) يتبين أن تكرارات وجود هذه المشكلات بلغت (158)، بنسبة (38.17%)، في حين أن وجود هذه المشكلات بشكل قليل جاء بتكرار مقداره (146) وبنسبة (35.27%)، أما عدم وجود هذه المشكلات جاء بتكرار مقداره (110) وبنسبة (26.54%)، وحصلت عبارة نقص الوعي بضرورة تنظيم الأسرة في المرتبة الأولى وبلغ متوسطها الحسابي (2.43) وانحراف معياري (0.72)، وقد حصلت على أعلى تكرار مقداره (26) وبنسبة (56.5%) وبدرجة وجود عالية، أما بقية العبارات الواردة ضمن هذا المجال فقد جاءت ضمن الدرجة المتوسطة، وجاءت متوسطاتها الحسابية بأقل من (2.35).

• المجال الرابع: مشكلات النوع الاجتماعي (الجندر):

بالنظر إلى الجدول (6) نجد أن المتوسط الحسابي للمشكلات الخمس عشرة الواردة في المجال الرابع والمتعلقة بمشكلات النوع الاجتماعي (الجندر) بلغ (2.1)، وهذا يعني أن درجة وجودها ضمن الدرجة الوسطى.

جدول (6): تقديرات عينة البحث في مجال مشكلات النوع الاجتماعي (الجندر) ممثلة بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

الرقم	العبارات	النسبة المئوية لدرجة وجود المشكلة								
		موجودة		موجودة قليلاً		غير موجودة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المشكلة
		%	ت	%	ت	%	ت			
37	العنف ضد المرأة	34.8	24	52.2	24	13	6	2.22	0.66	4
38	انخفاض نسبة النساء اللواتي يتابعن تعليمهن	26.1	20	43.5	20	30.4	14	1.96	0.76	9
39	ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة	30.4	24	52.2	24	17.4	8	2.13	0.69	5
40	ضعف تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار	39.1	18	30.4	14	30.4	14	2.09	0.84	6
41	ضعف دور المرأة في اتخاذ القرارات الهامة كاختيار (الزوج، سن الزواج)	17.4	8	47.8	22	34.8	16	1.83	0.71	12
42	ضعف دور المرأة في اتخاذ القرار حول عدد الأبناء (عدد مرات الإنجاب)	30.4	14	26.1	12	43.5	20	1.87	0.86	11
43	ضعف دور المرأة في اتخاذ القرار الاقتصادي	39.1	18	21.7	10	39.1	18	2	0.89	8
44	ضعف دور المرأة في اتخاذ القرار باختيار نوع العمل	52.2	24	30.4	14	17.4	8	2.35	0.77	2
45	ضعف تمثيل المرأة في القرار التشريعي	39.1	18	43.5	20	17.4	8	2.22	0.73	4
46	مساهمة قانون الأحوال الشخصية في التمييز بين المرأة والرجل	56.5	26	13	6	30.4	14	2.26	0.91	3
47	ضعف مستوى تقييم مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي	43.5	20	26.1	12	30.4	14	2.13	0.86	5
48	تدني رواتب وأجور المرأة في القطاع الخاص	60.9	28	30.4	14	8.7	4	2.52	0.66	1
49	انخفاض مستوى تمكين المرأة ثقافياً	28.3	13	34.8	16	37	17	1.91	0.81	10
50	ضعف دور الإعلام في توعية المرأة وتعريفها بحقوقها (قانونياً، شرافياً، ... الخ)	21.7	10	47.8	22	30.4	14	1.91	0.73	10
51	انخفاض مستوى الوعي بأهمية وتنوع أدوار المرأة (الأمومة، تنظيم الأسرة، التعلم، العمل الخ)	43.5	20	17.4	8	39.1	18	2.04	0.92	7
	مجموع تكرارات ومتوسط النسب المئوية لمشكلات النوع الاجتماعي (الجندر)	37.53	259	34.49	238	27.96	193	2.1		

ومن قراءة الجدول (6) يتبين أن تكرارات وجود هذه المشكلات بلغت (259) بنسبة (37.53%)، في حين أن وجود هذه المشكلات بشكل قليل جاء بتكرار مقداره (238) وبنسبة (34.49%)، أما عدم وجود هذه المشكلات جاء

بتكرار مقداره (193) وبنسبة (27.96%)، وقد أتت عبارة تدني رواتب وأجور المرأة في القطاع الخاص في الترتيب الأول كمشكلة رئيسية واردة ضمن هذا المجال، بمتوسط حسابي مقداره (2.52) وانحراف معياري (0.66) أي أنها موجودة بدرجة عالية، وقد حصلت على أعلى تكرار مقداره (28) وبنسبة (60.9%)، في حين أتت عبارة ضعف دور المرأة في اتخاذ القرار باختبار نوع العمل في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي مقداره (2.35) أي أنها موجودة بدرجة عالية، وقد حصلت على تكرار (24) وبنسبة (52.2%)، أما العبارات المتبقية ضمن هذا المجال فقد وقعت ضمن الدرجة الوسطى.

• المجال الخامس: مشكلات التعليم:

يتضح من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لعبارات مشكلات التعليم الواردة ضمن هذا المجال كان وجودها ضمن الدرجة الوسطى فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.78) وفق آراء عينة البحث من الخبراء في القضايا السكانية.

جدول (7): تقديرات عينة البحث في مجال مشكلات التعليم ممثلة بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

الرقم	العبارات	النسبة المئوية لدرجة وجود المشكلة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المشكلة
		موجودة قليلاً		غير موجودة		موجودة				
		ت	%	ت	%	ت	%			
.52	ارتفاع نسبة الأمية (خاصة بين الإناث)	6	13	14	30.4	26	56.5	2.26	0.91	4
.53	انخفاض نسب الالتحاق بالتعليم في بعض المناطق الريفية	14	30.4	4	8.7	28	60.9	2.52	0.66	1
.54	انخفاض الكفاية الداخلية للتعليم.	22	47.8	6	13	18	39.1	2.26	0.68	4
.55	انخفاض الكفاية الخارجية للتعليم.	10	21.7	16	34.8	20	43.5	2.09	0.89	6
.56	انخفاض جودة التعليم	7	15.2	10	21.7	29	63	2.41	0.83	2
.57	انخفاض معدلات الالتحاق برياض الأطفال.	18	39.1	8	17.4	20	43.5	2.26	0.74	4
.58	ضعف فاعلية وسائل التعليم في تنمية الوعي بالقضايا السكانية (إعلام، اتصال، الخ)	12	26.1	10	21.7	24	52.2	2.30	0.81	3
.59	انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي	16	34.8	12	26.1	18	39.1	2.13	0.81	5
.60	انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي	14	30.4	18	39.1	14	30.4	1.91	0.84	7
.61	ضعف اهتمام التعليم بتنمية مهارات ضرورية كال تفكير والتعلم الذاتي	20	43.5	16	34.8	10	21.7	1.87	0.75	8
.62	إهمال المناهج جوانب أساسية في حياة المجتمع كالترقية المهنية والتربية الجنسية	22	47.8	6	13	18	39.1	2.26	0.68	4
	مجموع تكرارات ومتوسط النسب المئوية لمشكلات التعليم	161	31.8	120	23.7	225	44.45	2.21		

ومن الجدول السابق يتبين أن تكرارات وجود هذه المشكلات بلغت (225) بنسبة (44.45%)، في حين أن وجود هذه المشكلات بشكل قليل جاء بتكرار مقداره (161) وبنسبة (31.8%)، أما عدم وجود هذه المشكلات جاء بتكرار مقداره (120) وبنسبة (23.7%)، وبرزت عبارة انخفاض نسب الالتحاق بالتعليم في بعض المناطق الريفية كمشكلة أساسية جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (2.52) وانحراف معياري (0.66) أي أنها موجودة بدرجة عالية، وقد حصلت على أعلى تكرار مقداره (28) وبنسبة (60.9%) أما عبارة انخفاض جودة التعليم فقد جاءت في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (2.41) أي أنها موجودة بدرجة عالية، وقد حصلت على تكرار مقداره (29) وبنسبة (63%)، في حين جاءت بقية العبارات الواردة ضمن هذا المجال بدرجة وجود متوسطة.

• المجال السادس: المشكلات الاقتصادية:

يتضح من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي لعبارات المشكلات الاقتصادية كان وجودها ضمن الدرجة العالية فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.39) وهو يقع ضمن الدرجة العالية، ومن الملاحظ أن مجال المشكلات الاقتصادية جاء ترتيبه في المرتبة الثانية ضمن مجالات المشكلات السكانية في سورية بحسب تقديرات عينة البحث من الخبراء في القضايا السكانية.

جدول (8): تقديرات عينة البحث في مجال المشكلات الاقتصادية ممثلة بالتركرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

الرقم	العبارات	النسبة المئوية لدرجة وجود المشكلة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المشكلة
		موجودة		موجودة قليلاً		غير موجودة				
		ت	%	ت	%	ت	%			
.63	انخفاض مستوى الدخل الفردي	24	52.2	20	43.5	2	4.3	2.48	0.59	3
.64	ارتفاع معدل عبء الإعاقة	32	69.6	4	8.7	10	21.7	2.48	0.84	3
.65	انتشار الفقر ضمن بعض الفئات	34	73.9	12	26.1	0	0	2.74	0.44	1
.66	معدل البطالة المرتفع (خاصة بين الشباب)	21	45.7	17	37	8	17.4	2.28	0.75	8
.67	عمالة الأطفال واستغلالهم	23	50	19	41.3	4	8.7	2.41	0.65	5
.68	تراجع وضع القطاع العام	27	58.7	13	28.3	6	13	2.46	0.72	4
.69	اقتصار نوعية التصنيع على الصناعات الخفيفة (الاستهلاكية)	23	50	15	32.6	8	17.4	2.33	0.76	7
.70	ضعف القوة الشرائية للفرد	29	63	5	10.9	12	26.1	2.37	0.88	6
.71	ضعف أداء القطاعات الاقتصادية	31	67.4	5	10.9	10	21.7	2.46	0.84	4
.72	الارتفاع المستمر للأسعار	35	76.1	8	17.4	3	6.5	2.70	0.59	2
.73	خفض الإنفاق الحكومي على بعض الخدمات الضرورية للمواطن	18	39.1	18	39.1	10	21.7	2.17	0.77	11
.74	نقص الوعي في ترشيد الاستهلاك وتخفيض نسبة الهدر	26	56.5	6	13	14	30.4	2.26	0.91	9
.75	الهجرة الداخلية.	20	43.5	12	26.1	14	30.4	2.13	0.86	12
.76	الهجرة الخارجية.	20	43.5	16	34.8	10	21.7	2.22	0.79	10
	مجموع تكرارات ومتوسط النسب المئوية للمشكلات الاقتصادية	363	56.37	170	26.41	111	17.21	2.39		

ومن الجدول السابق يتبين أن تكرارات وجود هذه المشكلات قد جاءت (363) بنسبة (56.37%)، في حين أن وجود هذه المشكلات بشكل قليل جاء بتكرار مقداره (170) وبنسبة (26.41%)، أما عدم وجود هذه المشكلات جاء بتكرار مقداره (111)، وبنسبة (17.21%). كما وقعت العبارات الآتية (انتشار الفقر ضمن بعض الفئات، الارتفاع المستمر للأسعار، انخفاض مستوى الدخل الفردي، ارتفاع معدل عبء الإعاقة، ضعف أداء القطاعات الاقتصادية، عمالة الأطفال واستغلالهم، اقتصار نوعية التصنيع على الصناعات الخفيفة) ضمن الدرجة العالية، وتعد هذه المشكلات هامة بحسب تقديرات عينة البحث من الخبراء في القضايا السكانية، بمتوسط حسابي يزيد على (2.34) وبتكرارات وجود تزيد على (23) ونسبة (50%)، في حين جاءت بقية العبارات الواردة ضمن مجال المشكلات الاقتصادية جاء وجودها بدرجة متوسطة، وهذا يعني أن أكثر من نصف أفراد عينة البحث يوافقون على وجود هذه المشكلات الاقتصادية.

• المجال السابع: المشكلات المتعلقة بالبيئة والموارد:

يتضح من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي لعبارات هذا المجال ضمن الدرجة المتوسطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.16).

جدول (9): تقديرات عينة البحث في مجال المشكلات المتعلقة بالبيئة والموارد ممثلة بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

الترتيب المشكلة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية لدرجة وجود المشكلة						العبارات	الرقم
			غير موجودة		موجودة قليلاً		موجودة			
			%	ت	%	ت	%	ت		
1	0.58	2.39	4.3	2	52.2	24	43.5	20	ضعف التنوع الحيوي وقلة وجود محميات طبيعية.	.77
6	0.84	2.09	30.4	14	30.4	14	39.1	18	اتساع مناطق الجفاف	.78
7	0.92	2.04	39.1	18	17.4	8	43.5	20	قصور الوعي البيئي لدى السكان	.79
5	0.91	2.13	34.8	16	17.4	8	47.8	22	انخفاض المخزون في كثير من الثروات	.80
8	0.87	1.96	39.1	18	26.1	12	34.8	16	نقص مياه الشرب	.81
3	0.89	2.22	30.4	14	17.4	8	52.2	24	نقص مصادر الطاقة والنفط	.82
7	0.87	2.04	34.8	16	26.1	12	39.1	18	الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية	.83
5	0.96	2.13	39.1	18	8.7	4	52.2	24	قطع الأشجار	.84
3	0.84	2.22	26.1	12	26.1	12	47.8	22	حرق الغابات	.85
6	0.89	2.09	34.8	16	21.7	10	43.5	20	هدر المياه.	.86
4	0.88	2.17	30.4	14	21.7	10	47.8	22	ضعف القدرة على حماية الأوباد والآثار	.87
1	0.77	2.39	17.4	8	26.1	12	56.5	26	مشكلات الصرف الصحي غير المنظم .	.88
5	0.93	2.17	34.8	16	13	6	52.2	24	شبكات الكهرباء غير النظامية .	.89
6	0.89	2.09	34.8	16	21.7	10	43.5	20	التوسع السكني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية	.90
3	0.89	2.22	30.4	14	17.4	8	52.2	24	ضعف مستوى النظافة العامة في المدن	.91
6	0.84	2.09	30.4	14	30.4	14	39.1	18	ضعف مستوى النظافة العامة في الأرياف	.92
2	0.87	2.30	26.1	12	17.4	8	56.5	26	سوء إدارة النفايات	.93
		2.16	30.42	238	23.01	180	46.55	364	مجموع تكرارات ومتوسط النسب المئوية للمشكلات المتعلقة بالبيئة والموارد	

ومن الجدول السابق يتبين أن تكرارات وجود مشكلات (364) بنسبة (46.55%)، في حين أن وجود هذه المشكلات بشكل قليل جاء بتكرار (180) وبنسبة (23.01%)، أما عدم وجود هذه المشكلات جاء بتكرار (238) وبنسبة (30.42%)، وحصلت عبارتي (ضعف التنوع الحيوي وقلة وجود محميات طبيعية، مشكلات الصرف الصحي غير المنظم) على الترتيب الأول كمشكلات متعلقة بالبيئة والموارد بمتوسط حسابي قدره (2.39)، وقد وقعا ضمن الدرجة العالية، كما أن العبارات المتبقية الواردة ضمن هذا المجال جاءت بمتوسط حسابي أقل من (2.34) وبدرجة وجود متوسطة.

• المجال الثامن: المشكلات المتعلقة بالتنمية:

من قراءة الجدول (10) نجد أن المتوسط الحسابي للعوامل الستة الواردة في هذا المجال والمتعلقة بمشكلات التنمية بلغ (2.04) وهذا يعني أن درجة وجود هذه المشكلات بدرجة متوسطة.

جدول (10): تقديرات عينة البحث في مجال المشكلات المتعلقة بالتنمية ممثلة بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

الرقم	العبارات	النسبة المئوية لدرجة وجود المشكلة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المشكلة
		موجودة		قليلاً		غير موجودة				
		ت	%	ت	%	ت	%			
94	ضعف التخطيط التنموي	22	47.8	14	30.4	10	21.7	2.26	0.8	1
95	ضعف مستوى التنمية الريفية	18	39.1	8	17.4	20	43.5	1.96	0.92	4
96	انخفاض وتأثر تنمية الموارد الاقتصادية مقارنة بوتيرة النمو السكاني	10	21.7	16	34.8	20	43.5	1.78	0.79	5
97	ضعف مستوى التنمية البشرية المستدامة	10	21.7	24	52.2	12	26.1	1.96	0.7	4
98	ضعف الاستراتيجيات السكانية التنموية	20	43.5	14	30.4	12	26.1	2.17	0.83	3
99	غياب السياسة السكانية (الواضحة)	20	43.5	12	26.1	14	30.4	2.13	0.86	2
	مجموع تكرارات ومتوسط النسب المئوية للمشكلات المتعلقة بالتنمية	100	36.22	88	31.88	88	31.88	2.04		

ومن الجدول السابق يتبين أن تكرار وجود هذه المشكلات جاء (100) تكراراً وبنسبة (36.22%)، في حين أن وجود هذه المشكلات بشكل قليل جاء بتكرار مقداره (88) وبنسبة (31.88%)، أما عدم وجود هذه المشكلات فقد جاء بتكرار مقداره (88) وبنسبة (31.88%)، وحصلت عبارة ضعف التخطيط التنموي على الترتيب الأول كمشكلة تنموية بارزة ضمن هذا المجال بمتوسط حسابي قدره (2.26) وهو يقع ضمن الدرجة المتوسطة.

السؤال الثاني: هل هناك اختلاف بين آراء عينة البحث حول واقع المشكلات السكانية تبعاً للمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة)؟ للإجابة عن هذا السؤال وضعت الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات عينة البحث تبعاً لمتغير الجنس.

لدراسة الفروق بين إجابات آراء عينة البحث حول واقع المشكلات السكانية في سورية تبعاً لمتغير الجنس استخدم الاختبار الإحصائي (T-Test) للمقارنات الثنائية، وذلك للكشف عن دلالة الفروق ويخلص الجدول الآتي (11) هذه النتائج، وتشير هذه النتائج إلى أن قيمة المتوسط الحسابي لآراء عينة البحث (الذكور) حول آرائهم في واقع المشكلات السكانية قد بلغت (214.83) بانحراف معياري قدره (45.7)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لآراء عينة البحث (الذكور) حول آرائهم في واقع المشكلات السكانية (218.5) بانحراف معياري قدره (50.07). وعند مقارنة قيمة p مع مستوى الدلالة 0.05 تبين أن الفروق التي ظهرت بين متوسط إجابات الذكور وبين متوسط إجابات الإناث هي فروق غير جوهرية وغير دالة، فقيمة ($P = 0.827$) أكبر من (0.05)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (-0.22) عند درجات حرية (44). وفي ذلك إجابة على السؤال المخصص لذلك.

جدول (11): نتائج اختبار (T-Test) لدلالة الفروق بين تقديرات عينة البحث حول آرائهم في واقع المشكلات السكانية بحسب متغير الجنس

مستوى الدلالة	مجال الثقة (95%)		قيمة الاحتمال (P)	درجة الحرية	(T) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة		المجال
	أعلى	أدنى						الذكور	الإناث	
غير دال	29.93	-37.26	0.827	44	-0.22	45.7	214.83	36	الذكور	المشكلات السكانية
						50.07	218.5	10	الإناث	

الفرضية الثانية: لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات عينة البحث تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

للإجابة على السؤال وللكشف عن الفروق ودلالاتها لتقدير إجابات عينة البحث حول آرائهم في واقع المشكلات السكانية حسب المؤهل العلمي، تم حساب المتوسطات الحسابية والجدول (12) الآتي يبيّن هذه النتائج، ومن قراءته يتبين أن الفروق في إجابات عينة البحث حول درجة تقديرهم لواقع المشكلات السكانية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (إجازة جامعية، دبلوم دراسات عليا، ماجستير، دكتوراه)، هي فروق غير دالة وغير جوهرية، حيث جاءت قيمة $(F= 0.935)$ مستوى الدلالة (0.432)، وهو أكبر من (0.05).

جدول (12): تحليل التباين (ANOVA) لتقديرات عينة البحث حول آرائهم في واقع المشكلات السكانية بحسب متغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات (التباين)	قيم F	قيمة الدلالة	القرار
المشكلات السكانية	بين المجموعات	5994.389	3	1998.130	0.935	0.432	غير دال
	داخل المجموعات	89782.329	42	2137.674			
	المجموع	95776.717	45				

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات إجابات عينة البحث تبعاً لمتغير الخبرة.

للإجابة على السؤال الثالث، وللكشف عن الفروق في المتوسطات الحسابية ودلالاتها بين إجابات عينة البحث لتقدير واقع المشكلات السكانية تبعاً لمتغير الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 وأقل من 10 سنوات، من 10 سنوات، من 10 سنوات وأكثر)، استُخدم تحليل التباين الأحادي الجانب (ANOVA)، وأدرجت النتائج في الجدول (13).

جدول (13): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتقديرات عينة البحث حول آرائهم في واقع المشكلات السكانية بحسب متغير الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات (التباين)	قيم F	قيمة الدلالة	القرار
المشكلات السكانية	بين المجموعات	64566.169	2	32283.084	44.478	0.000	دال *
	داخل المجموعات	31210.549	43	725.827			
	المجموع	95776.717	45				

من قراءة الجدول (13) يتبين أن الفروق في إجابات عينة البحث حول درجة تقديرهم لواقع المشكلات السكانية تبعاً لمتغير الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 وأقل من 10 سنوات، من 10 سنوات وأكثر) هي فروق دالة وجوهرية، حيث جاءت قيمة $(F= 44.478)$ مستوى الدلالة (0.000)، وهو أصغر من (0.05) وللكشف عن طبيعة هذه الفروق استخدم اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية على النحو المدرج في الجدول (14).

جدول (14): نتائج اختبار (Scheffe) للفروق في عينة البحث حول آرائهم في واقع المشكلات السكانية تبعاً لمتغير الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 وأقل من 10 سنوات، من 10 سنوات وأكثر)

المجال	الخبرة (I)	(J) الخبرة	اختلاف المتوسط (I-J)	الخطأ المعياري	قيمة الدلالة	مجال الثقة 95%	
						أدنى قيمة	أدنى قيمة
المشكلات السكانية	أقل من 5 سنوات	5 سنوات وأقل من 10	-56.77778(*)	10.04	0.000	-82.24	-31.32
		10 سنوات وأكثر	-97.02083(*)	10.288	0.000	-123.11	-70.93
	5 سنوات وأقل من 10	أقل من 5 سنوات	56.77778(*)	10.04	0.000	31.32	82.24
		10 سنوات وأكثر	-40.24306(*)	9.257	0.000	-63.71	-16.77
	10 سنوات وأكثر	أقل من 5 سنوات	97.02083(*)	10.288	0.000	70.93	123.113
		5 سنوات وأقل من 10	40.24306(*)	9.257	0.000	16.77	63.71

ومن قراءته يتبين أن الفروق بين إجابات عينة البحث من ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) وبين ذوي الخبرة (من 5 وأقل من 10 سنوات) لصالح ذوي الخبرة (من 5 وأقل من 10 سنوات)، وكذلك بين ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) وبين ذوي الخبرة (10 سنوات وأكثر) لصالح ذوي الخبرة (10 سنوات وأكثر)، وأيضاً بين ذوي الخبرة (من 5 وأقل من 10 سنوات) وذوي الخبرة (10 سنوات وأكثر) لصالح ذوي الخبرة (10 سنوات وأكثر)، وهذا يعني كلما ازدادت خبرة أفراد عينة البحث كانت أقدر على تقدير واقع لمشكلات السكانية في سورية.

الاستنتاجات والتوصيات:

تضمن البحث الحالي المشكلات السكانية في سورية، حيث تم تصنيف هذه المشكلات، بعد استطلاع آراء عينة من الخبراء والمختصين بالقضايا السكانية، في درجة وجود هذه المشكلات في سورية من وجهة نظرهم، وتوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة، وهي: أن (36.22%) من أفراد العينة وافقوا على وجود المشكلات المذكورة في الاستبانة في سورية، و(30.08%) وافقوا على قلة وجودها، في حين أن (24.52%) وافقوا على عدم وجودها، كما أن أكثر المشكلات السكانية التي تعاني منها سورية وجوداً هي المشكلات الديموغرافية، وتوصل البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير (الخبرة)، وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيري (الجنس والمؤهل العلمي).

- وبناء على هذه النتائج قدمت مقترحات من شأنها أن تسهم في حل المشكلات السكانية، وهي كالاتي:
- الاهتمام بالمشكلات السكانية التي وردت في التصنيف عامة، والتي حازت على نسب تكرارات منخفضة خاصة.
 - الاستعانة بخبراء من بلدان أخرى، وذلك للاستفادة من تجارب معالجة المشكلات السكانية في بلدانهم والمساهمة للمشكلات السكانية المحلية، وتضمينها في مناهج التعليم.
 - رفع نسبة الوعي بالمشكلات السكانية المحلية لدى فئات المجتمع السوري، من خلال تكثيف الندوات والمحاضرات والبرامج المقدمة من قبل وسائل الإعلام المتنوعة.
 - تفعيل دور الخطط الخمسية في معالجة المشكلات السكانية المدرجة في استبانة البحث.

■ إجراء مزيد من الدراسات التي تنطرق إلى المشكلات السكانية المحلية، وإيجاد بدائل مجدية بغية الوصول إلى معالجة شاملة لكافة المشكلات السكانية في الجمهورية العربية السورية.

المراجع:

1. اتحاد شببية الثورة . مشكلات الشباب التربوية والاجتماعية والصحة الإنجابية. مكتب الأنشطة المركزي: مكتب التربية والبحث العلمي المركزي، مشروع التربية السكانية، دمشق، 2000، 224.
2. الأحمد، عدنان والمعلولي، ريمون والشماس، عيسى . *التربية البيئية والسكانية*. منشورات جامعة دمشق، 2003، 349.
3. تقرير المؤتمر البرلماني العربي الثاني حول التنمية والسكان . الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة 23-25 أيلول، 1989، 273.
4. التقرير الوطني الأول . حالة سكان سورية. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2008، 328.
5. حجازي، حسن ومخول، مطانيوس - *دينامية السكان في الجمهورية العربية السورية*. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التطوير والقضايا المعاصرة في البلدان النامية، للفترة الواقعة من /26 - 28 / كانون الأول، القاهرة: المركز الديموغرافي، 2001، 102.
6. حزب البعث العربي الاشتراكي - *المسألة السكانية والتنمية*. سلسلة دراسات القيادة القومية (مكتب الثقافة والإعداد الحزبي)، دمشق، 1996، 185.
7. دويدري، رجا . *البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية*. ط1، دمشق: دار الفكر، 2000، 246.
8. رمزي، زكي . *المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة*. مجلة عالم المعرفة، ع84، الكويت، 1984، 142 . 163.
9. سلوم، طاهر عبد الكريم . *المرجع في التربية البيئية والتربية السكانية*. دمشق: جامعة دمشق، كلية التربية، (2004-2005)، 625.
10. شحاتة، حسن أحمد . *البيئية والمشكلة السكانية*. القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2001، 215.
11. الطرزي، عبد الله حماده . *الخصائص الديموغرافية - الجغرافية والمشكلات السكانية في سلطنة عمان*. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جغرافيا، ع101، 2001، 94 . 126.
12. قصاب حسن، نجوى . *المسألة السكانية والمؤثرات الاجتماعية*. دمشق: الاتحاد العام النسائي، 1998، 59.
13. كمال، رزيق كمال . *إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي (مقدمة حول الوطن العربي)*. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول " التغيرات السكانية في سورية وأبعادها التنموية " أسبوع العلم الواحد والخمسين 51، للفترة الواقعة بين 21- 23 تشرين الثاني، 2011، دمشق: جامعة دمشق، 19.
14. مراد، سمير والإبراهيم . *السكان والتربية والتنمية من الوطن العربي*. المنوفي، 1997، 199.
15. مركز المعلومات القومي . *سورية آفاق التنمية السكانية في عصر المعلومات*. إدارة المعلومات ودعم اتخاذ القرار، دمشق: المطبعة القومية، 2003، 124.

16. المعلولي، ريمون . التربية البيئية والسكانية، دمشق: منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، 2009 – 2010، 456.
17. المكتب المركزي للإحصاء . المجموعة الإحصائية . السنة الثامنة والخمسون، 2010، 488.
18. المكتب المركزي للإحصاء . المجموعة الإحصائية . السنة السابعة والخمسون، 2004، 495.
19. وزارة التربية . موضوعات الدورات التدريبية المكثفة في مجال التربية السكانية، بالتعاون مع مكتب اليونسكو، 1994، 214.
20. وزارة التربية . دليل المعلمين في مجال التربية السكانية. مشروع التربية السكانية بوزارة التربية بالتعاون مع اليونسكو، 1992، 192.
21. اليونسكو . وحدة التربية السكانية، عمان: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 1992، عمان: صندوق الأمم المتحدة للسكان _ المملكة الأردنية الهاشمية، 181.
22. الشامسي، ميثاء سالم . السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لدول مجلس الخليج. برنامج المنتدى العربي للسكان تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وجامعة الدول العربية (LAS)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2004، 410.
23. الهيئة السورية لشؤون الأسرة . انفتاح النافذة الديموغرافية (التقرير الاقتصادي). التقرير الوطني الثاني، الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011، 56.
24. وزارة التعليم العالي . أسبوع العلم الواحد والخمسين 51. ملخص أعمال المؤتمر الدولي حول " التغيرات السكانية في سورية وأبعادها التنموية " أسبوع العلم الواحد والخمسين 51، للفترة الواقعة بين 21- 23 تشرين الثاني، 2011، دمشق: جامعة دمشق، 152.
25. Cocodia, E. A. & KIM, J. S. & Shin, H. S & Kim, J. W. & Ee, J. & Wee, M. S.W. & Howard, R. W. - *Evidence that rising population intelligence is impacting in formal education*. Personality and Individual Differences 35, 2003, 797–810.
26. HABERLAND, NICOLE and DIANA MEASHAM - *Responding to Cairo Studies of Changing Practice in Reproductive Health and Family Planning*. New York: Population Council, 2002, 129.
27. BALK, D. & BUETTNER, T. & MCGRANAHAN, G. & MONTGOMERY, M. R.& SMALL, C. & KIM, D. & MARA, V & TODD, M. & CHANDRASEKHAR, S. & BAPTISTA, S. and DORELIAN, A (2009) *Spatial Distribution and Risk for Urban Populations: An International Overview*. UNDP, New York, 179.